



خلاصة أحكام الأطعمة

د. عبدالعزيز بن سعد الدغيث

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر



خلاصة أحكام الأطعمة



لخصها

الدكتور عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

هاتف/ ٠١٧٩٩٠١٢١٠ جوال/ ٠٥٨٤٩٤٠٦ - asd@drcounsel.com

www.drcounsel.com

المملكة العربية السعودية، الرياض - حي الرحمانية، طريق الملك عبدالله





خلاصة أحكام الأطعمة

مقدمة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، محمد وعلى آله وصحبه، أما بعد:

فإن الأسئلة تكثر عند قرب مواسم الإجازات عن تفاصيل أحكام الأطعمة الحيوانية، وخصوصا مع تقارب البلدان، وكثرة الأسفار، واعتياد الناس الأكل في مطاعم البلاد التي يحلون بها، ففي شرق أفريقيا يقدمون لحوم التماسيح، وفي بعض بلاد شرق آسيا يقدمون الضفادع والحشرات والسحالي والقروذ، وفي بعض البلاد الغربية يقدمون أطعمة بها شحوم الخنزير، وفي بعض البلاد القريبة يأكلون الحصاني (الثعالب)، وفي أوزبكستان يأكلون لحم الخيول، ولما لحظت صعوبة استخراج الحكم الفقهي على غير المختصين، كتبت هذه الخلاصة على هيئة جدول بالحيوانات التي بحثها الفقهاء، وما عداها فيطبق عليه أحكام نظائرها. ومن الله أستمد العون.

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

ومن المقرر عند الفقهاء أن الأصل في المطعومات من الحيوانات والطيور والبحريات الحل، فلا يحرم منها إلا ما جاء الدليل بتحريمه، وهذا المعنى متقرر في آيات كثيرة، فمنها:

- (١) قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾ "البقرة: ٢٩"، **وجه الدلالة**: أن جميع ما في الأرض مسخر لبني آدم، حلال عليهم الانتفاع به، إلا ما حرم في الكتاب والسنة.
- (٢) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾ "البقرة: ١٦٨". **وجه الدلالة**: الأمر بأكل المأكولات وأنها حلال طيب، إلا ما حرّمته الشريعة لخبثه.
- (٣) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ "البقرة: ١٧٢". **وجه الدلالة**: أن جميع الطيبات مباحة لنا.
- (٤) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ﴾ "المائدة: ٤". **وجه الدلالة**: أن جميع الطيبات حلال لنا.
- (٥) وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ "الأنعام: ١١٩"، **وجه الدلالة**: أن جميع المحرمات مفصلة في الكتاب والسنة، ولا يسوغ تحريم شيء إلا بدليل.
- (٦) وقال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فُسْقًا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ "الأنعام: ١٤٥". **وجه الدلالة**: أن جميع ما لم يذكر في الآية مباح، إلا بدليل صحيح صريح.
- (٧) وقال سبحانه: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ * قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ "الأعراف: ٣١، ٣٢". **وجه الدلالة**: الإنكار على من حرم الطيبات من الرزق دون دليل.

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

(٨) وجاء في وصف النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧". **وجه الدلالة**: أن النبي - صلى الله عليه - وسلم - لا يحرم إلا الخبائث، وأن الطيبات كلها حلال ولا حاجة للبحث عن دليل الحل، لأنه الأصل. قال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في الشرح الممتع ١٥ / ٢٣: "معنى الآية أن الرسول . عليه الصلاة والسلام . لا يحرم إلا ما كان خبيثاً، وأن ما حرمه الشرع لا تسأل عنه، فهو لا يحرم إلا الخبيث، وليس المعنى كل ما عدته خبيثاً فهو حرام"

(٩) وثبت من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: "مَا أَحَلَّ اللَّهُ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَافِيَةٌ، فَاقْبَلُوا مِنَ اللَّهِ الْعَافِيَةَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُنْ نَسِيًّا . "ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ "مريم: ٦٤. رواه الحاكم في مستدركه ج ٣ ص ١٢٧ برقم (٢٤٧١) وحسنه الألباني في كتابه غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (ص ١٤).

(١٠) وقال النبي - عليه الصلاة والسلام - : «إن الله تعالى فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها» (رواه الطبراني في الكبير (٥٨٩/٢٢) ، والدارقطني (١٨٤/٤) ، والحاكم (١١٥/٤)) ، وقال: «ما سكت عنه فهو عفو» (رواه الحاكم (٣٧٥/٢) ،

(١١) وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى ج ٧ ص ٤٤، "الأصل فيها - أي الأطعمة - الحل لمسلم عمل صالحاً، لأن الله تعالى إنما أحل الطيبات لمن يستعين بها على طاعته، لا على معصيته، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ "المائدة: ٩٣". ولهذا لا يجوز أن يستعان بالمباح على المعصية، كمن يعطي اللحم، والخبز من يشرب عليه الخمر، ويستعين به على الفواحش".

فإن قيل: هل يعارض هذا التقرير القاعدة الفقهية بأن الأصل في اللحوم الحرمة، فالجواب أن الحيوان الحي: الأصل فيه الحل إلا ما استثني؛ لقوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) البقرة: ٢٩، وهي دليل على أن الأصل في الأشياء الإباحة، ويدخل في ذلك الحيوانات

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

والنباتات وغيرها، حتى يثبت موجب التحريم، كالنهي عن أكله، كما نهى عن أكل الخنزير، والحمير الأهلية، أو أكل كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مخلب من الطير، أو النهي عن قتله، كالنهي عن قتل الهدد والصرد، أو الأمر بقتله، كالأمر بقتل الحية والفأر، أو ثبوت ضرره، أو كونه مستخبثاً؛ لقوله تعالى: **(وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ)** الأعراف/١٥٧.

وفي الموسوعة الفقهية (٣٣٦ / ١٨): "ما يتأتى أكله من الحيوان يصعب حصره، والأصل في الجميع الحل في الجملة إلا ما استثنى ..".

وقد سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "الأصل في اللحوم هو الحل أو التحريم؟

فأجاب: الأصل في اللحوم التحريم لا في الحيوان، الأصل في الحيوان الحل، والأصل في اللحوم التحريم حتى نعلم أو يغلب على ظننا أنها مباحة. يعني: لو شككنا في هذا الحيوان هل هو حلال أو حرام؟ فهو حلال فنذكيه ونأكله، لكن لو شككنا في هذا اللحم هل هو مذكي أو ميتة؟ فالأصل التحريم، حتى يغلب على ظننا أنه حلال..." انتهى من لقاء الباب المفتوح (٢٣٤ / ٩).

كما أنه إلى أن المراد في نسبة الأقوال ما عليه المعتمد في المذاهب المتبوعة، ولم يكن الحرص على ذكر خلاف أبي حنيفة مع تلميذه، أو بيان مذهب الشافعي القديم والجديد، أو تفاصيل الخلافات عند المالكية أو الروايات عن أحمد، بل ما استقرت عليه المذاهب.

وفيما يأتي بيان لما يحل وما لا يحل من الحيوانات والطيور والزواحف والبحريات والبرمائيات على سبيل الاختصار.

وقد لخصتها أيام الحجر الصحي بسبب وباء كورونا الساعة الثانية قبل فجر الخميس بتاريخ ١٤٤١/٠٨/٠٩ هـ بحج السويدي بمدينة الرياض. وأسأل الله أن يكون فيها ما يفيد القارئ، ويسهل المعلومة للسائل.

عبدالعزیز بن سعد الدغیثر

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

النوع	الدليل	الحكم
الحيوانات		
الحيوانات المفترسة بناتها	روى البخاري ومسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِّنَ السَّبَاعِ رواه البخاري برقم (٥٥٣٠) ، ومسلم برقم (١٩٣٢) .	لم يجزها إلا المالكية مع الكراهة. لأن النهي عندهم للكراهة (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٤). وقيد الشافعية تحريم ذي الناب بكونه ضارياً (عادياً) ذا ناب قوي، وذو المخلب بكونه قوياً يجرح به، فأباحوا كل ما نابه ضعيف كالضبع والثعلب والفنك والسمور واليربوع
القرود	روى البخاري ومسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِّنَ السَّبَاعِ رواه البخاري برقم (٥٥٣٠) ، ومسلم برقم (١٩٣٢) .	حرمه الحنابلة ففي كشف القناع ٦ / ١٩٠: "لأن له ناباً". وحرمه ابن حزم فقال في المحلى ٦ / ١١٠: "لأنه تعالى لا يمسخ عقوبة في صورة الطيبات من الحيوان فصح أنه ليس منها وإذا ليس هو منها فهو من الخبائث" فقد مسح أقوام قرودة وخنازير. قال أبو عمر: أجمع المسلمون على أنه لا يجوز أكل القرود.
الفيل	روى البخاري ومسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِّنَ السَّبَاعِ رواه البخاري برقم (٥٥٣٠) ، ومسلم برقم (١٩٣٢) .	حرمه الحنابلة ففي كشف القناع ٦ / ١٩٠: "لأنه له ناباً". وأما ابن حزم في المحلى فرد هذا التعليل، لأنه ليس سباعاً. وقال النووي: وأباحه الشعبي (مصنف عبد الرزاق 8769، وابن شهاب". وكرهه المالكية (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٤)

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

الضبع (الجعري)	روى الترمذي في سننه من حديث ابن أبي عمارة قال: قُلْتُ لِحَابِرٍ: الضَّبُعُ صَيْدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ: أَكْلُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: قُلْتُ لَهُ: أَقَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ	لم يحرمه إلا الحنفية. وأجازه منهم محمد بن الحسن وأبي يوسف. وكرهه المالكية (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٤) والجمهور على الجواز. (نهاية المحتاج ٨ / ١٤٣ - ١٤٤)
الثعلب	روى البخاري ومسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ رواه البخاري برقم (٥٥٣٠) ، ومسلم برقم (١٩٣٢) .	حرمه أبو حنيفة (البدائع ٥ / ٣٩) وأحمد لأنه ذوناب. كرهه المالكية (الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٤) وأجازه محمد بن الحسن وأبو يوسف وأجاز الشافعية (مغني المحتاج: ٤/٣٠٣) أكل ابن عرس والثعلب والفنك والسمور ؛ لأن العرب تستطيع ذلك، ولأن أنبيائها ضعيفة. وبه قال عدد من السلف، لأنه يفدى إذا قتله المحرم.
القنفذ والنيص	تعالى: ﴿وَيُجْلُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمه الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه كشاف القناع ٦ / ١٩٠. وأجازه الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في الشرح الممتع ١٥ / ٢٥ وأجاز الشافعية (مغني المحتاج: ٤/٣٠٣) أكل القنفذ وابن عرس والثعلب واليزبوع والفنك والسمور ؛ لأن العرب تستطيع ذلك ولأن أنبيائها ضعيفة.
السنجاب والسمور	روى البخاري ومسلم من حديث أبي ثعلبة الخشني ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ رواه البخاري برقم (٥٥٣٠) ، ومسلم برقم (١٩٣٢) .	حرمه الحنابلة لشيئه بالجرذ، لأنه ينهش بنابه، ففي كشاف القناع ٦ / ١٩٠: "لأنه له ناباً". وأجازها الشافعية لأن أنبيائها ضعيفة. نهاية المحتاج ٨ / ١٤٣ - ١٤٤. وأجازها المالكية الشرح الكبير

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

مع حاشية الدسوقي ٢ / ١٠٤)، ونص ابن المنذر على الجواز لأنه في جملة ما عفى الله عنه (الأوسط ج ٢ ص ٣١٦)، (		
أجمع العلماء على تحريم كل أجزاء الخنزير من لحم وشحم وعصب وأنفحة ولبن. (المحلى ٧ / ٣٩٠)	الخنزير	قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ "الأنعام: ١٤٥".
لم يجزها إلا المالكية، وقالوا: إذا علم وصوله إلى النجاسة: إنه مكروه، وإن لم يعلم وصوله إليها فهو مباح. (الدسوقي على الشرح الكبير ٢ / ١١٥)	الفأرة	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: "خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْخَدْيَا" ووفي رواية (خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْخَدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)؛ البخاري حديث ٣٣٤١ / مسلم حديث ١١٩٨ . ولأنها نجسة، بدليل حديث: "ألقوها وما حولها" وذلك إن وقعت في السمن.
قال ابن المنذر: "لا خلاف بين أهل العلم اليوم في تحريمها"	الحمارة الأهلي	ورد في الصحيحين من حديث جابر ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ . ؓ . قال: أمر النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر أبا طلحة فنادى: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمرة الأهلية فإنها رجس».
لم يجزه إلا الحنفية إذا كانت أمه فرس فقط (البدائع ٥ / ٣٧)،	البغل	روى أبو داود عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ فَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَلَمْ يَهْنِنا عَنْ الْخَيْلِ؛ (حديث صحيح)، (صحيح أبي داود للألباني حديث ٣٢١٩).
لم يحرمها إلا المالكية في المشهور عندهم، الشرح الكبير: ٢/١١٧.	الخيول	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أسماء بنت أبي بكر ؓ قالت: نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ
جائز عند الجميع.	الحمارة الوحشي (غير المستأنس)	في حديث أبي قتادة: أَنَّهُ رَأَى جَمَارًا وَحْشِيًّا، فَعَقَرَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٍ؟" قَالَ: مَعَنَا رِجْلُهُ، فَأَخَذَهَا، فَأَكَلَهَا
جائزة عند الجميع	بهيمة الأنعام	لقوله تعالى: (وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) "النحل: ٥"

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

(الإبل والبقر والغنم)		
الجربوع	لأن عمر قضي فيه بجفرة إذا قتلها المحرم.	نص على جوازها في كشف القناع ١٩٢/٦
الأرنب	في حديث روى البخاري ومسلم من حديث أنس رضي الله عنه : أَنَّهُ أَخَذَ أَرْنَبًا، فَذَبَحَهَا أَبُو طَلْحَةَ، وَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَبِلَهُ	جائزة عند الجميع
كل حيوان، حلال يتغذى على النجاسات	روى أبوداود في سننه من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ رواه أبوداود برقم (٣٧٨٥)، وابن ماجه برقم (٣١٨٩)	لم يحرمها إلا الحنابلة (كشف القناع: ١٩٢/٦) ولم يبيحها إلا المالكية (الشرح الكبير: ٢/١١٥) والجمهور على الكراهة. وقال ابن القيم رحمه الله: "أجمع المسلمون على أن الدابة إذا علفت بالنجاسة ثم حبست، وعلفت الطاهرات، حل لبنها، ولحمها، وكذا الزرع، والثمار إذا سقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت، لاستحالة وصف الخبيث وتبدله بالطيب"
الجشرات		
الحشرات	تعالى: ﴿وَيُحَلِّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه كشف القناع ١٩٠/٦. ولم يجزها إلا المالكية. بشرط ذبحها بأن يفعل به ما يعجل موته بتسمية ونية وأن يؤمن سمها. الشرح الكبير: ٢/١١٥.
الجراد	روى الإمام أحمد في مسنده، وابن ماجه في سننه من حديث ابن عمر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ، فَأَمَّا الْمَيْتَتَانِ: فَالْحُوتُ وَالْجَرَادُ، وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالْكَبِدُ وَالطِّحَالُ"	جائزة عند الجميع
النحل	حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلَةِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالصُّرْدِ، وَالْهُدُودِ، وفي رواية	لم يجزها إلا المالكية. بشرط ذبحها بأن يفعل به ما يعجل

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

لابن ماجه: وَالضِفْدَع	موته بتسمية ونية وأن يؤمن سمها. الشرح الكبير: ٢/١١٥
النمل	حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلَةِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالصُّرْدِ، وَالْهُدُودِ، وفي رواية لابن ماجه: وَالضِفْدَع
الطيور	
الطيور المفترسة بمخْلِيا	وروى مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس ﷺ قال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ رواه مسلم برقم (١٩٣٤)
الصُّرْدِ، وَالْهُدُودِ	حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلَةِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالصُّرْدِ، وَالْهُدُودِ، وفي رواية لابن ماجه: وَالضِفْدَع
الغراب	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا" وفي رواية (خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحَدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)؛ البخاري حديث ٣٣٤١ / مسلم حديث ١١٩٨ .
الحدأة	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا" وفي رواية (خَمْسٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحَدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)؛ البخاري حديث ٣٣٤١ / مسلم حديث ١١٩٨ .
الخفاش	تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".
	حرمة الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبئونهم كشاف القناع ٦ / ١٩٠. وأجازها المالكية على قاعدتهم مع الكراهة.

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

ما يأكل الجيف كنسور ورم ولقلق	تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة في كشف القناع ٦ / ١٩٠: " (وما تستخبثه) أي تستقذره (العرب ذوو اليسار من أهل القرى والأمصار من أهل الحجاز) لأنهم هم الذين نزل عليهم الكتاب وخوطبوا به وبالسنة فرجع في مطلق ألفاظها إلى عرفهم دون غيرهم". وأجازها المالكية على قاعدتهم.
البوم	تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه (كشف القناع ٦ / ١٩٠). وأجازته الحنفية (حاشية ابن عابدين ٥ / ١٩٤) وأجازها المالكية على قاعدتهم.
الخطاف	تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه (كشف القناع ٦ / ١٩٠). وأجازته الحنفية (حاشية ابن عابدين ٥ / ١٩٤) وأجازها المالكية على قاعدتهم.
النعامة	جائزة لقضاء الصحابة فيها بالفدية، عند قتل المحرم لها.	جائزة عند الجميع، ينظر كشف القناع ٦ / ١٩٢
الدجاج	روى البخاري ومسلم من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ دَجَاجًا	جائز عند الجميع،
الطيور ذات المخلب لكنها لا تفترس به كالحمام والعصافير والدجاج	عدم وجود الدليل المحرم لها	جائزة عند الجميع، فيجوز أكل العصافير والحمام وما أشبهها من الطيور؛ لأن مخالها ليست للاقتراس أو الصيد؛ (المغني لابن قدامة ج ١٣، ص ٣٢٧)

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيث

الطاووس والبيغاء والعندليب) وهو الهزار وهو الشحرور وكركي وكروان وغرنوق وجميع طيور الماء الذي يأكل السمك	عدم وجود الدليل المحرم لها، ومن منعها فلأنها مستخبثة حسب ما يراه.	أجازها الحنابلة كشاف القناع ٦/ ١٩٣ وحرم الشافعية (مغني المحتاج: ٤/ ٣٠٠) أكل الببغاء والطاووس لخبث لحمهما.
كل طائر حلال يتغذى على النجاسات	روى أبوداود في سننه من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: نهي رسول الله ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ رواه أبوداود برقم (٣٧٨٥) ، وابن ماجه برقم (٣١٨٩)	لم يحرمها إلا الحنابلة (كشاف القناع: ٦/ ١٩٢) ولم يبحها إلا المالكية (الشرح الكبير: ٢/ ١١٥) والجمهور على الكراهة. وقال ابن القيم رحمه الله: "أجمع المسلمون على أن الدابة إذا علفت بالنجاسة ثم حبست، وعلفت الطاهرات، حل لبنها، ولحمها، وكذا الزرع، والثمار إذا سقيت بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت، لاستحالة وصف الخبيث وتبدله بالطيب"
الزواحف		
الضب	في حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: أَكَلَ الضَّبُّ عَلَى مَائِدَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ "36"، ولقوله ﷺ : "كُلُوا فَإِنَّهُ حَلَالٌ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي"	لم يحرمه إلا الحنفية، لحديث لم يصح.
أم حبين	من أجازها فلشبهها بالضب، ومن حرمها فلكون العرب تستخبثها، فقد سئل أعرابي ما تأكلون: قال : ما دب ودرج إلا أم حبين.	حرمها الحنابلة لكون أهل الحجاز يستخبثونها، وأجازها الشافعية (نهاية المحتاج ٨ / ١٤٤) والمالكية يجيزون كل الزواحف بشرط الذكاة وأن يؤمن سمها إن كانت سامة

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

الحرباء	تعالى: ﴿وَيُجْلُ لَهِمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه كشاف القناع ٦ / ١٩٠. والمالكية يجيزون كل الزواحف بشرط الذكاة وأن يؤمن سمها إن كانت سامة
العضاء (السحالي) ومنها السقنفور) شحمة الأرض - الدمس - الدسيصة) والشرشمان (سمك الرمل)	تعالى: ﴿وَيُجْلُ لَهِمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه كشاف القناع ٦ / ١٩٠ والمالكية يجيزون كل الزواحف بشرط الذكاة وأن يؤمن سمها إن كانت سامة
الورل	تعالى: ﴿وَيُجْلُ لَهِمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثُ﴾ "الأعراف: ١٥٧".	حرمها الحنابلة لأن أهل الحجاز في العصر النبوي يستخبثونه كشاف القناع ٦ / ١٩٠ والمالكية يجيزون كل الزواحف بشرط الذكاة وأن يؤمن سمها إن كانت سامة، وأجازه بعض السلف. ينظر "مصنف عبدالرزاق" ٤ / ٥٢٩.
الحية	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: "خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا" ووفي رواية (خَمْسٌ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْحَدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ)؛ البخاري حديث ٣٣٤١ / مسلم حديث ١١٩٨ .	لم يجزها إلا المالكية. بشرط ذبحها وأن يؤمن سمها. الشرح الكبير: ٢/١١٥.
العقرب	روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: "خَمْسٌ	لم يجزها إلا المالكية. بشرط ذبحها وأن يؤمن سمها. الشرح

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

الكبير: ٢/١١٥.	فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْجَلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْخُدْيَا" ووفي رواية (خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ الْفَأْرَةُ وَالْعَقْرَبُ وَالْخُدْيَا وَالْغُرَابُ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ): البخاري حديث ٣٣٤١ / مسلم حديث ١١٩٨ .	
لم يجزها أحد من الفقهاء إلا المالكية لأنهم يجيزون كل الزواحف بشرط الذكاة وأن يؤمن سمها إن كانت سامة	وروى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أم شريك ؓ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْوَزَغِ	الوزغ
البحريات		
انفرد الحنفية بتحريم السمك الطافي بسبب موته، (البدائع ٥ / ٣٥)	قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ "المائدة: ٩٦". قال ابن عباس - : صيده ما صيد، وطعامه ما قذف، أخرجه الدارقطني (٢٧٠/٤) ، والبيهقي (٢٥٥/٩) وانظر: تفسير الطبري (٦٥/٧) . وروى أبو داود والترمذي في سننهما من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال في البحر: "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْجِلُّ مَيْتَتُهُ". والبحريات والأنهار لها الحكم ذاته، لقوله تعالى: "وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا" (سورة فاطر/ ١٢). ودليل جواز أكل السمك الميت الطافي على الماء، أو على الشاطئ حديث دابة العنبر، الذي أخرجه مسلم (١٥٣٦) عن جابر - .	صيد البحار والأنهار، وميتته
لم يحرمه إلا الحنفية لكونها خبيثة عندهم. (رد المحتار" (٣٠٧/٦))	قال تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلْغِيَاةِ﴾ "المائدة: ٩٦". قال ابن عباس - : صيده ما صيد، وطعامه ما قذف، أخرجه الدارقطني (٢٧٠/٤) ، والبيهقي (٢٥٥/٩) وانظر: تفسير الطبري (٦٥/٧) . وروى أبو داود والترمذي في سننهما من حديث أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال في البحر: "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْجِلُّ مَيْتَتُهُ" أخرجه أبو داود (٦٤/١) ، والنسائي برقم (٥٩) ، وابن ماجه برقم (٣٨٦) ، والترمذي برقم (٦٩) وقال: حسن صحيح، ومالك في الموطأ (ص ٢٠). والبحريات والأنهار لها الحكم ذاته، لقوله تعالى: "وما يستوي البحران هذا	ما في البحار والأنهار من حيوانات غير برمائية أو رخويات أوقشوريات من غير الأسماك

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبد العزيز الدغيث

عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج ومن كل تأكلون لحما طريا" (سورة فاطر/ ١٢).	
التمساح	حرمه الحنابلة لأنه ذوناب وأجازه المحققون بأنه بحري، وكل بحري جائز.
حرمه الحنابلة ففي كشف القناع ٦/ ١٩٢: "لأنه يأكل الناس".	
وأجازه الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في الشرح الممتع ١٥ / ٣٥، لأنه من صيد البحر". وعلماء اللجنة الدائمة للإفتاء (١٨٥/٢٢) ، والشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله (٣٤/٢٣).	
حياة البحر	دليل الإباحة أنه من صيد البحر، ودليل التحريم أنه حية، والحية محرمة الأكل
حرمه الحنابلة، وأجازه الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - في الشرح الممتع ١٥ / ٣٥، لأنه من صيد البحر".	
البرمائيات (السلحفاة والسرطان وكنب البحر) (الفقمة - كلب البحر - خنزير البحر - أسد البحر - ... إلخ)	الأدلة عموميات، فمن نظر إلى كونها خبيثة أو طيبة، حكم عليها بموجب ما يراه.
أجازها المالكية (القوانين الفقهية: ص ١٧٢) مع كراهة خنزير البحر خاصة (والخرشي على مختصر خليل ١ / ٨٣) وأجازها الحنابلة (مطالب أولي النهى ٦ / ٣١٥ و ٣٢٩). بشرط الذكاة، وكيفية ذكاة السرطان أن يفعل به ما يميته، بأن يعقر في أي موضع كان من بدنه. ، وحرمة الحنفية (اللباب شرح الكتاب: ٣/٢٣٠) والشافعية (مغني المحتاج: ٤/٢٩٨) لأنها من الخبائث.	
الضفدع	حديث ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّحْلَةِ، وَالنَّمْلَةِ، وَالصُّرْدِ، وَالْهُدُودِ، وفي رواية لابن ماجه: وَالضَّفْدَعُ. والزيادة لا تصح وأخرج أبو داود في الطب، وفي الأدب، والنسائي في الصيد عن عبد الرحمن بن عثمان القرشي أن طبيباً سأل رسول الله، - ﷺ -، عن الضفدع بجعلها في دواء فنهى عن قتلها. صححه الألباني في صحيح أبي داود ٥٢٦٩
لم يجز الضفدع البري إلا المالكية لعدم وجود نص صحيح بتحريمها (القوانين الفقهية: ص ١٧١). وثبتت إجازتها عن الشعبي، وبوب له البخاري في صحيحه. وأما الضفدع البحري، فأجازها المالكية لدخولها في صيد البحر، ولضعف الأحاديث الناهية عن قتل الضفدع عندهم.	

خلاصة أحكام الأطعمة - لخصها الدكتور عبدالعزيز الدغيثر

وحديث نبي النبي ﷺ عن قتل الضفدع صححه الإمام الألباني في " صحيح سنن أبي داود " (رقم ٣٨٧١)	والجمهور على تحريمها للأحاديث الواردة في المنع من قتلها.
--	--

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

www.alukah.net